

Distr.: General
23 January 2019
Arabic
Original: English

المجلس



الدورة الخامسة والعشرون

دورة المجلس، الجزء الأول

كينغستون، ٢٥ شباط/فبراير - ١ آذار/مارس ٢٠١٩

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

تقرير الأمين العام عن تنفيذ المقرر الذي اتخذه

المجلس في عام ٢٠١٨ بشأن تقارير رئيس

اللجنة القانونية والتقنية

تنفيذ المقرر الذي اتخذه المجلس في عام ٢٠١٨ بشأن تقارير رئيس اللجنة القانونية والتقنية

تقرير الأمين العام

أولاً - معلومات أساسية

١ - في الجلسة ٢٢٤، المعقودة في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٨، اتخذ مجلس السلطة الدولية لقاع البحار مقررًا بشأن تقارير رئيس اللجنة القانونية والتقنية عن أعمال اللجنة خلال الدورة الرابعة والعشرين (ISBA/24/C/22). وطلب المجلس إلى الأمين العام، في الفقرة ٢٠ من ذلك المقرر، أن يبلغه في هذه الدورة عن حالة تنفيذ المقرر، وأن يظل ذلك الإبلاغ السنوي مُدرجاً في جدول أعمال المجلس باعتباره بنداً دائماً. وقد أُعد هذا التقرير استجابة لذلك الطلب. ويقدم التقرير معلومات مستكملة عن تنفيذ المقرر الذي اتخذه المجلس في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

٢ - ويتضمن الفرع الثاني من هذا التقرير معلومات مستكملة عن التقدم المحرز فيما يتعلق بمشروع نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة، رداً على النقاط التي أُثيرت في الفقرات ٢ و ٣ و ٤ من مقرر المجلس.

٣ - ويتناول الفرع الثالث المسائل ذات الصلة بالمتعاقدين، والمتعلقة بالفقرات من ٦ إلى ١١ من مقرر المجلس.



- ٤ - واستجابة للفقرتين ١٢ و ١٣ من مقرر المجلس، يرد في الفرع الرابع استعراض موجز للمسائل المتعلقة بمجملات العمل التي نظمتها السلطة.
- ٥ - ويتناول الفرع الخامس المسائل المتعلقة بوضع خطط الإدارة البيئية الإقليمية، ولا سيما في المناطق المشمولة حالياً بعقود استكشاف، المشار إليها في الفقرتين ١٣ و ١٤ من مقرر المجلس.
- ٦ - ويستعرض الفرع السادس التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية إدارة البيانات للسلطة، بما في ذلك اطلاع العموم على البيانات غير السرية، استجابة للفقرة ١٥ من مقرر المجلس.
- ٧ - ويتناول الفرع السابع مسائل متنوعة، مثل الشواغل التي أشار إليها المجلس في الفقرة ١٧ من مقرره بشأن حالة صندوق التبرعات الاستثمارية لغرض تحمل تكاليف مشاركة أعضاء اللجنة القانونية والتقنية وأعضاء اللجنة المالية من البلدان النامية في اجتماعات اللجنة القانونية والتقنية.
- ٨ - وأعضاء المجلس مدعوون إلى ملاحظة أن بعض المسائل المثارة في مقرر المجلس ليست مشمولة في التقرير، نظراً لأن العمل لا يزال مستمراً. وسيقوم الأمين العام بإعداد التقارير التكميلية المقدمة إلى المجلس للنظر فيها في الجلسات التالية فيما يتعلق بتلك المسائل.

ثانياً - مشروع نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة

- ٩ - رحب المجلس، في الفقرة ٢ من مقرره، بالعمل المتواصل الذي تقوم به الأمانة واللجنة بشأن نظام الاستغلال، وطلب أن يتواصل العمل المتعلق بالنظام على سبيل الأولوية. وبناء على ذلك، فإن برنامج العمل الإرشادي للجزء الأول من الدورة الحالية قد أعد بطريقة تمكن المجلس من مواصلة استعراضه على سبيل الأولوية، مع أخذ الجدول الزمني المتفق عليه للاعتماد وإقرار اللوائح في الاعتبار (ISBA/23/C/13، المرفق).
- ١٠ - وطلب المجلس، في الفقرة ٣ من مقرره، أن تُعمم كل من توصيات اللجنة بشأن مشروع النظام والصيغة التالية منه قبل انعقاد الاجتماع الذي سينظر فيه المجلس فيهما بوقت كاف (تموز/يوليه ٢٠١٩)، للسماح ببحث التوصيات ومشروع النظام ومناقشتها بموضوعية، وأكد على ضرورة التحلي بروح الانفتاح وتوخي الشفافية باستمرار. ووفقاً للجدول الزمني المنقح لاجتماعات عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، الذي أقرته جمعية السلطة الدولية لقاع البحار نتيجة لاستعراضها للنظام الدولي للمنطقة عملاً بالمادة ١٥٤ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (الوثيقة ISBA/23/A/13، الفرع دال، الفقرة ١)، ستجتمع اللجنة في الفترة من ٤ إلى ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٩ لمواصلة نظرها في مشروع النظام المنقح على أساس الطلبات الخطية الواردة من الجهات المعنية في عام ٢٠١٨، وكذلك فيما يقدمه المجلس من توجيه وإرشاد خلال الجزء الأول من دورته.
- ١١ - وطلب المجلس إلى اللجنة، في الفقرة ٤ من مقرره، أن تنظر، حسب الاقتضاء، في الطلب المقدم من الجزائر، باسم المجموعة الأفريقية، بشأن تفعيل المؤسسة، والنموذج الاقتصادي/نظام الدفع، والمسائل المالية الأخرى؛ والطلب المقدم من بلجيكا بشأن تعزيز القدرات العلمية البيئية للسلطة؛ والطلب المقدم من ألمانيا، والمتضمن لاقتراحات من أجل تيسير عمل السلطة، وكذلك تقرير الأمين العام عن اعتبارات تتعلق بمقترح مقدم من حكومة بولندا لتشغيل مشروع مشترك ممكن مع المؤسسة (ISBA/24/C/12).

١٢ - ولعل أعضاء المجلس يذكرون أن المجلس استعرض، في تموز/يوليه ٢٠١٨، في إطار غير رسمي، مشروع نظام للاستغلال على أساس مشروع نظام منقح لاستغلال الموارد المعدنية في المنطقة أعدته اللجنة، ويرد في الوثيقة ISBA/24/LTC/WP.1/Rev.1، مشفوعاً بمذكرة سلطت فيها اللجنة الضوء على المسائل التي تتطلب اهتمام المجلس بها (ISBA/24/C/20). وبالإضافة إلى تعليقات المجلس العامة على مشروع النظام المنقح (ISBA/24/C/8/Add.1، المرفق الأول)، وافق المجلس على تقديم تعليقات محددة في هذا الشأن إلى الأمانة بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

١٣ - ومنذ الدورة الرابعة والعشرين، حدثت التطورات التالية. تلقت الأمانة ٤٢ تقريراً تتعلق بنص مشروع النظام المنقح من أعضاء السلطة والجهات المعنية الأخرى، جرى نشرها على الموقع الشبكي للسلطة^(١). إضافة إلى ذلك، أعدت الأمانة لحة عامة عن المسائل المواضيعية الرئيسية التي أثيرت في الرسائل الخطية (ISBA/25/C/2) تكملة للتعليقات التي أبداها المجلس في تموز/يوليه ٢٠١٨ وفردى الجهات المعنية، بما في تعليقات كل من ذلك الجزائر، باسم المجموعة الأفريقية، على النموذج الاقتصادي/نظام الدفع والمسائل المالية الأخرى، وبلجيكا، بشأن تعزيز القدرات العلمية البيئية للسلطة. وحددت اللجنة العامة مجموعة من المجالات الحاسمة الأهمية، بما في ذلك النظر في النماذج الاقتصادية البديلة (انظر الفقرة ١٤ أدناه)، لمناقشتها في المجلس، بغية تقديم المزيد من التوجيه والإرشاد إلى اللجنة. وفي هذا الصدد، ومن أجل المساعدة في مداوات المجلس، أعدت الأمانة سبع مذكرات للمناقشة^(٢).

١٤ - وفيما يتعلق بوضع آلية للدفع، في عام ٢٠١٨، وافق المجلس على الاقتراح الذي قدمه وفد ألمانيا والداعي إلى إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية لمناقشة النموذج المالي، وعلى وجه الخصوص، استعراض الدراسة المقارنة للنماذج البديلة، التي سيعدها معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (انظر الوثيقة ISBA/24/C/8/Add.1، المرفق الثاني). ومن المقرر عقد الاجتماع الأول للفريق العامل غير الرسمي المفتوح العضوية التابع للمجلس، فيما يتعلق بوضع الشروط المالية للعقود والتفاوض بشأنها، في كينغستون في ٢١ و ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٩، برئاسة رئيس المجلس للدورة الرابعة والعشرين للمجلس، أولاف مايكلباست. وقد تم نشر مذكرة إعلامية من الرئيس، فضلاً عن جدول الأعمال المؤقت وبرنامج العمل الإرشادي، على الموقع الشبكي للسلطة، إلى جانب الدراسة المقارنة التي أعدها خبراء المعهد^(٣).

(١) <https://ran-s3.s3.amazonaws.com/isa.org.jm/s3fs-public/documents/EN/Regs/2018/Comments/Comments.pdf>

(٢) ISBA/25/C/3 (مضمون المعايير والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأنشطة في المنطقة وعملية وضعها بموجب الإطار التنظيمي للسلطة)؛ و ISBA/25/C/4 (العلاقة بين مشروع نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة وخطط الإدارة البيئية الإقليمية)؛ و ISBA/25/C/5 (تنفيذ آلية للتفتيش فيما يتعلق بالأنشطة في المنطقة)؛ و ISBA/25/C/6 (تفويض المجلس للوظائف والكفاءة التنظيمية)؛ و ISBA/25/C/8 (تطبيق النهج التحوطي على الأنشطة المضطلع بها في المنطقة)؛ و ISBA/25/C/10 (النظر في آلية وعملية للاستعراض المستقل للخطط وتقييمات الأداء البيئية في إطار نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة)؛ و ISBA/25/C/11 (المصطلحات الرئيسية: التمييز بين الممارسات الجيدة في القطاع وأفضل الممارسات في إطار مشروع نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة).

(٣) انظر الرابط التالي: https://ran-s3.s3.amazonaws.com/isa.org.jm/s3fs-public/files/documents/adhoc_0.pdf

ثالثاً - أنشطة المتعاقدين

- ١٥ - يتم تناول عدد من الطلبات التي قدمها المجلس في مقرره في الفروع من ألف إلى دال أدناه، وهي تشمل موجزاً لنتائج جولة المشاورات السنوية الثانية بين الأمانة والمتعاقدين التي عقدت في وارسو في ١٥ و ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. واستضافت الاجتماع وزارة البيئة في حكومة بولندا وتمت فيه مع المتعاقدين مناقشة المسائل التي أثارها المجلس ليولوها اهتمامهم.
- ١٦ - ويتم تناول المسائل الأخرى المتعلقة بالمتعاقدين في الجزأين هاء وواو أدناه.

ألف - المسائل المتعلقة بالتقارير السنوية لعام ٢٠١٧

- ١٧ - أحاط المجلس علماً مع التقدير، في الفقرة ٦ من مقرره، بنظر اللجنة في ٢٧ تقريراً سنوياً عن الأنشطة التي اضطلع بها المتعاقدون في عام ٢٠١٧، ورحب، على وجه الخصوص، بتقديم الأغلبية العظمى من المتعاقدين تقارير جيدة البناء تمثل للنموذج الذي أصدرته اللجنة، غير أنه أعرب عن أسفه لحالات المتعاقدين الذين لم يتقيدوا بمتطلبات الإبلاغ، وأعرب عن أسفه أيضاً لأن بعض المتعاقدين، بالنظر إلى وتيرة التقدم الحالية، يمكن أن يفشلوا في الوفاء بالتزاماتهم لفترة السنوات الخمس الأولى من خطط العمل المحددة في عقود الاستكشاف الخاصة بهم.
- ١٨ - ويشدد المجلس، في الفقرة ٧ من مقرره، على أهمية أن يأخذ المتعاقدون في الحسبان المشورة التي تقدمها اللجنة بشأن التقارير السنوية ويستجيبوا لها في الوقت المناسب. وطلب المجلس إلى الأمين العام، في الفقرة ٨، أن يوافي المتعاقدين المعنيين والدول المزكية بمختلف المسائل التي تم تحديدها خلال استعراض اللجنة لتقارير المتعاقدين السنوية.
- ١٩ - وبالإشارة إلى الفقرتين المذكورتين آنفاً من مقرر المجلس، جرى في الاجتماع المعقود في وارسو عرض التعليقات العامة من اللجنة وتمت مناقشتها مع المتعاقدين. ومن ثم دُعي كل متعاقد إلى اجتماع ثنائي مع الموظفين التقنيين في الأمانة لتناول المسائل الخاصة به.
- ٢٠ - وحتى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أُرسلت رسائل فردية من اللجنة إلى كل متعاقد تتضمن آراءها بشأن التقارير السنوية لعام ٢٠١٧. وسوف تُدرج الردود النهائية بشأن آراء اللجنة في التقارير السنوية للمتعاقدين لعام ٢٠١٨، المقرر تقديمها بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٩.
- ٢١ - وسيواصل الأمين العام العمل مع المتعاقدين لمعالجة القضايا المتعلقة بتقديم التقارير.

باء - المسائل المتعلقة بشفافية العقود المبرمة

- ٢٢ - طلب المجلس أيضاً إلى الأمين العام، في الفقرة ١٦ من بيان رئيس المجلس بشأن أعمال المجلس (ISBA/24/C/8)، أن يستطلع مع المتعاقدين إمكانية جعل عقود الاستكشاف وما يرتبط بها من برامج أنشطة متاحة للجمهور، على أن تُراعى الالتزامات المتعلقة بالسرية المتعهد بها بموجب تلك العقود، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى المجلس في دورته الحالية.

٢٣ - وفي ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٨، كتب الأمين العام إلى جميع المتعاقدين، لدعوتهم إلى إتاحة عقود الاستكشاف الخاصة بهم وما يرتبط بها من برامج أنشطة لعامة الجمهور عن طريق السلطة. وقد أدرجت المسألة في جدول أعمال اجتماع وارسو.

٢٤ - واتفق المتعاقدون على أنه لا يمكن اعتبار كل جزء من عقود الاستكشاف سرية، لا سيما في ضوء استخدام البنود القياسية، وأيدوا الحاجة إلى الشفافية في أعمال السلطة في جميع عقود الاستكشاف. ومع ذلك، نظراً للصياغات والأشكال المختلفة للجدول المرفقة بالعقد، اقترح المتعاقدون أن يتم نشر نموذج موجز يغطي العناصر الرئيسية للأحكام غير القياسية في كل عقد. وسيكون النموذج مشابهاً لموجز تنفيذي وسيغطي محتويات الجدولين ٢ و ٣ والتذييل ١ من العقد. وسيكون هناك خيار للمتعاقدين لتحديث أو حذف المعلومات اعتماداً على الحاجة للحفاظ على سريتها. ومن مزايا هذا الشكل أن المتعاقدين سيوفرون للمجلس واللجنة السياق لكل عنصر جرى تلخيصه، مما يزيد من الشفافية ويساعد في فهم المعلومات المقدمة.

٢٥ - ووافقت الأمانة على وضع مشروع نموذج في الوقت المناسب يتضمن مدخلات يقدمها المتعاقدون. وهذا العمل قيد التنفيذ حالياً. وسيتم إطلاع المجلس على التقدم المحرز خلال الجزء الثاني من الدورة الحالية.

جيم - التكاليف العامة السنوية المنقحة والمساهمة السنوية الطوعية

٢٦ - أبلغ المتعاقدون بقرار الجمعية (ISBA/24/A/11) بزيادة التكاليف العامة السنوية إلى ٦٠.٠٠٠ دولار، واستحداث مساهمة سنوية طوعية إضافية قدرها ٦.٠٠٠ دولار اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وأوضح عدد من المتعاقدين أن الجمع بين المدفوعات الإلزامية والمدفوعات الطوعية من شأنه أن يعقد المحاسبة الخاصة بالأموال، بينما ذكر آخرون أن نظامهم المحاسبي لا يسمح بذلك. وفي ضوء ما تقدم، تقرر أن ترسل الأمانة إلى المتعاقدين فاتورتين منفصلتين: واحدة للمبلغ الإلزامي الذي قدره ٦٠.٠٠٠ دولار والأخرى للمساهمة الطوعية بمبلغ ٦.٠٠٠ دولار.

دال - بيان وارسو

٢٧ - في ختام الاجتماع، أصدر المتعاقدون إعلاناً مشتركاً بعنوان "بيان وارسو"، جرى فيه الاعتراف بأهمية عقد اجتماع سنوي للمتعاقدين مع الأمانة، من بين أمور أخرى. ويرد النص الكامل للبيان في مرفق هذا التقرير.

هاء - برامج تدريب المتعاقدين

٢٨ - أقر المجلس، في الفقرة ١١ من مقرره، بأن معظم المتعاقدين قد نفذوا بالكامل برامج تدريبية وأتاحوا مزيداً من فرص التدريب. وفي الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، جرى منح ٣٠ فرصة تدريب، على النحو التالي: فرصتان للتدريب الخارجي قدمتهما مؤسسة Global Sea؛ و ٦ فرص للتدريب النظري وفي البحر من مؤسسة Yuzhmoregeologiya؛ و ٥ فرص تدريب في البحر من مؤسسة Deep Ocean Resources Development Co. Ltd؛ و ٤ فرص للتدريب في البحر من قبل مؤسسة China Minmetals Corporation؛ و ٥ فرص للتدريب في البر من وزارة علوم الأرض في حكومة الهند؛ و ٦ فرص للتدريب في البحر من China Ocean

Mineral Resources Research and Development Association (COMRA) (الرابطة الصينية للبحث والتطوير في الموارد المعدنية للمحيطات)، بموجب عقود للكبريتيدات المتعددة الفلزات؛ وفرصتان للتدريب من مؤسسة Marawa Research and Exploration Ltd، لتمكين مواطني كيريباس من حضور مؤتمر قمة المحيطات المستدامة لعام ٢٠١٨.

واو - المسائل المتعلقة بحالات عدم الامتثال المزعومة من قبل المتعاقدين

٢٩ - طلب المجلس إلى الأمين العام، في الفقرة ٩ من مقرره، أن يقدم تقريراً سنوياً يحدد فيه حالات عدم الامتثال المزعومة والإجراءات التنظيمية الموصى بها أو التي يتعين اتخاذها وفقاً للاتفاقية، والاتفاق بشأن تنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، وأنظمة التنقيب والاستكشاف، بما في ذلك أي عقوبات نقدية يتعين أن يفرضها المجلس.

٣٠ - وبالإشارة إلى هذا الطلب من المجلس، حتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، لم يحدد الأمين العام أي مسائل تتعلق بحالات عدم الامتثال المزعومة.

رابعا - المسائل المتعلقة بحلقات العمل التي نظمتها السلطة الدولية لقاع البحار في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨

٣١ - فيما يتعلق بحلقتي العمل الدوليتين اللتين عقدتا في تشينداو، الصين، في أيار/مايو ٢٠١٨، وفي تشيتسين، هولندا، في حزيران/يونيه ٢٠١٨، المشار إليهما في الفقرة ١٢ من المقرر، ستصدر مداوالات كل حلقة بصفتها الدراسة التقنية رقم ٢٣ للسلطة الدولية لقاع البحار والدراسة التقنية رقم ٢٢ للسلطة الدولية لقاع البحار، على التوالي، قبل الجزء الثاني من الدورة الحالية للمجلس.

٣٢ - وفيما يتعلق بحلقات العمل التقنية المذكورة في الفقرة ١٣ من المقرر للمجلس، ستصدر مداوالات حلقة العمل بشأن معايير اختيار المناطق المرجعية للأثر والمناطق المرجعية للحفاظ، التي عُقدت في برلين في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، بوصفها الدراسة التقنية رقم ٢١ للسلطة الدولية لقاع البحار. وفيما يتعلق بحلقة العمل المتعلقة باستعراض خطة الإدارة البيئية لمنطقة صدع كلاريون - كليبرتون، من المقرر عقدها في عام ٢٠١٩. أما بالنسبة لحلقة العمل التي عقدت في بانكوك، والتي اشتركت في استضافتها اللجنة الدولية لحماية الكابلات والأمانة يومي ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، بشأن وضع خيارات عملية لتنفيذ التزامات "المراعاة الواجبة والمراعاة المعقولة" بموجب الاتفاقية، سيتم نشر مداولاتها بوصفها الدراسة التقنية رقم ٢٤ للسلطة الدولية لقاع البحار.

خامساً - وضع خطط إدارة بيئية إقليمية للمنطقة، ولا سيما في الأماكن المشمولة بعقود استكشاف حالياً

٣٣ - شجع المجلس الأمانة واللجنة، في الفقرة ١٤ من مقرره، على إحراز تقدم في وضع خطط للإدارة البيئية الإقليمية للمنطقة في الأماكن المشمولة حالياً بعقود استكشاف.

٣٤ - وعملا بذلك المقرر، تشارك الجهات المعنية ذات الصلة في تصميم خطة عمل لوضع خطط للإدارة البيئية الإقليمية في المناطق ذات الأولوية التي حددها المجلس (ISBA/24/C/3، الفقرة ١٢). وعلى وجه الخصوص، تم إحراز تقدم كبير نحو التعاون مع الاتحاد الأوروبي والرابطة الصينية للبحث والتطوير في الموارد المعدنية للمحيطات، تحت إشراف السلطة، فيما يتعلق بوضع خطط الإدارة البيئية الإقليمية في المحيط الأطلسي والمحيط الهادئ. وسيتم الاضطلاع بجميع الأنشطة والأعمال بما يتماشى مع خطة العمل وخريطة الطريق التي وضعتها الأمانة ومع برنامج الميزانية (٧-٢) الذي اعتمده الجمعية في دورتها الرابعة والعشرين (انظر الوثيقة ISBA/24/A/11).

٣٥ - ويرد في الوثيقة ISBA/25/C/13 تقرير شامل عن تنفيذ البرنامج ٧-٢، بما في ذلك خريطة طريق إرشادية.

سادسا - إدارة البيانات

٣٦ - رحب المجلس، في الفقرة ١٥ من مقرره، بما أحرزته الأمانة من تقدم في تنفيذ استراتيجية إدارة بيانات السلطة، بما في ذلك اطلاق العموم على البيانات غير السرية، ولاحظ أن قاعدة البيانات من المتوقع أن يبدأ تشغيلها بنهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. ومنذ الدورة الرابعة والعشرين، أنجزت الأمانة جميع مراحل التنفيذ التقني لاستراتيجية السلطة لإدارة البيانات (ISBA/22/LTC/15). وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، تم إطلاق إصدار تجريبي من قاعدة البيانات للمتعاقدين، الذين قاموا بتحميل تقارير بيانات اختبارية وتنزيل بيانات تاريخية من قاعدة البيانات. وسيتم ذلك اختبار الاختراق والتحسينات الأمنية لضمان أمن وسلامة جميع البيانات، حيث من المقرر إجراء ذلك في شباط/فبراير ٢٠١٩. وسيتم إطلاق إصدار تجريبي من قاعدة البيانات لأعضاء اللجنة في آذار/مارس ٢٠١٩. وبعد ذلك بوقت قصير سيجري إطلاق عام.

سابعا - مسائل متنوعة

٣٧ - طلب المجلس إلى الأمين العام، في الفقرة ١٦ من مقرره، أن يعمل على مواصلة إتاحة ما يكفي من الوقت والموارد لدعم عمل اللجنة، ولا سيما ما يتعلق منه بالمسائل ذات الأولوية، بما في ذلك التقدم في إعداد مشروع نظام الاستغلال. وقد أدرجت تلك المسائل ذات الأولوية في جدول الأعمال المؤقت للجنة لهذه الدورة. وستتم تغطية التقدم المحرز بشأن هذه المسائل في التقارير التكميلية المقدمة إلى المجلس وفي تقرير رئيس اللجنة، الذي سينظر فيه المجلس خلال الجزء الثاني من دورته، في تموز/يوليه ٢٠١٩.

٣٨ - ولاحظ المجلس مع القلق، في الفقرة ١٧ من مقرره، العجز الحاد في الصندوق الاستئماني للتبرعات لأغراض تحمل تكاليف مشاركة أعضاء اللجنة وأعضاء اللجنة المالية من البلدان النامية في اجتماعات اللجنة القانونية والتقنية واللجنة المالية.

٣٩ - وعقب النداءات التي وجهها الأمين العام، وحتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وبفضل المساهمات السخية المقدمة من ألمانيا (٢٥٠٠٠ دولار)، وهولندا (٩٢٨٤٩ دولار)، والنرويج (٤٥٦٠٨٠ دولار)، سجل الصندوق الاستئماني الطوعي رصيدا إيجابيا يبلغ قدره ٩٦٠٧٥ دولارا. ويقدر السحب من الصندوق لدورة اللجنة في آذار/مارس ٢٠١٩ بمبلغ ٦٨٣٨٢ دولارا. وبالتالي، سيظل رصيد الصندوق

غير كافٍ لضمان التمويل الكامل للاجتماعات اللاحقة اللجنة القانونية والتقنية واللجنة المالية، وتبقى الحاجة إلى حل تمويلي مستدام.

ثامنا - التوصيات

٤٠ - يدعى المجلس إلى الإحاطة علما بهذا التقرير وأن يقدم ما يراه لازما من التوجيهات.

استنتاجات اجتماع المتعاقدين الذي اشتركت في تنظيمه السلطة الدولية لقاع البحار ووزارة البيئة في بولندا

بيان وارسو

١ - أخذاً لأهمية الاجتماع المتعلق بمشروع التعدين في أعماق البحار تحت إشراف السلطة الدولية لقاع البحار بعين الاعتبار، يمكن الخلوص إلى ما يلي:

ألف - الاجتماع السنوي للمتعاقدين

٢ - تشكل اجتماعات أمانة السلطة الدولية لقاع البحار والمتعاقدين منصة بناءة لتحسين الاتصالات وإتاحة الفرصة لمناقشة المسائل المتعلقة بتنفيذ نظام التعدين في قاع البحار وفهمها على نحو أفضل، وبالتالي ينبغي تنظيم الاجتماعات على أساس منتظم.

باء - قاعدة البيانات

٣ - يمكن تلخيص أهمية قاعدة البيانات التي اقترحتها السلطة ونوقشت خلال هذا الاجتماع في جانبين رئيسيين: أولاً، يتسم تحويل البيانات إلى معلومات بقيمة كبيرة من حيث تطوير التراث المشترك للبشرية، وثانياً، قاعدة البيانات مصممة بطريقة تهدف إلى تسهيل وتحسين تبادل البيانات بدرجة كبيرة بين اللجنة القانونية والتقنية والأمانة والمتعاقدين، فضلاً عن تسهيل وصول الجهات المعنية إلى المعلومات العامة. وتظل مسألة حماية البيانات السرية والمعلومات الحساسة من النقاط الهامة للنقاش.

جيم - الالتزام بالشفافية

٤ - نوقشت مسألة شفافية العقود أثناء الاجتماع وتتطلب المزيد من المشاورات بقيادة أمانة السلطة الدولية لقاع البحار. وفي الوقت الراهن، هناك تُمجُّج متعددة لتناول هذه المسألة فيما بين المتعاقدين والدول المزمكية. وسيسمح النموذج المشترك المقترح خلال الاجتماع باتخاذ نهج مواءم سعياً إلى تحقيق الشفافية في تفاصيل محتوى العقود غير القياسي.

دال - برنامج التدريب

٥ - برنامج التدريب جزء قيّم ولا يتجزأ من برامج الاستكشاف التي تسهم في التراث المشترك للبشرية. وتشاطر معارفنا وحماستنا نحو التعدين في أعماق البحار مع الاعتراف بأهمية حماية البيئة البحرية هو السبيل ليس فقط نحو بناء القدرات ولكن أيضاً لنشر المعلومات عن التعدين في أعماق البحار - على نطاق ضيق ولكن ربما مع تأثير كبير على حياة الأفراد.

٦ - سيجري مزيد من البحث في برنامج الخريجين المقترح وسيتم التركيز على تعزيز الاتصالات فيما بين الخريجين والمتعاقدين والسلطة الدولية لقاع البحار لدعم جهود بناء القدرات والدول النامية.

هاء - أهمية وجود تنظيم للاستغلال بحلول عام ٢٠٢٠

٧ - تعمل السلطة الدولية لقاع البحار على وضع نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة بحلول عام ٢٠٢٠، وهي المرحلة التنظيمية النهائية في تطوير التراث المشترك للبشرية والاستغلال المستدام للمعادن البحرية. وفي سياق ذلك العمل، اضطلع المتعاقدون والسلطة الدولية لقاع البحار والجهات المعنية بالتعدين في أعماق البحار بالفعل بأنشطة متعددة، وهناك حاجة إلى مزيد من الأنشطة لضمان تنفيذ نظام التعدين الفعال في المنطقة. والهدف المشترك هو البدء في الاستغلال مع ضمان أفضل تدابير متاحة لحماية البيئة وحماية البيئة البحرية في احترام للنهج الاقتصادي المتوازن.

٨ - ويتطلب التحضر والإمداد بالطاقة الكهربائية في كوكبنا أن ينظر المجتمع بأكمله في خيارات بديلة مسؤولة عن الموارد الأرضية، مع الاعتراف بتوافر الموارد المعدنية البحرية والتقدم الذي أحرز مؤخرًا في تطوير تكنولوجيات التعدين في أعماق البحار.